



الفائض في 2016/2015 نحو 1,8 مليار دينار

«فيتش»: الإنفاق الحكومي الكويتي ينخفض 20%

كونا - قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان الإيرادات العامة للكويت انخفضت بنسبة 45 في المئة في الأشهر الستة الأولى من 2015 على اساس سنوي ما يعكس تراجع مماثل في الإيرادات النفطية، فيما انخفض الإنفاق العام بنسبة تفوق 20 في المئة، مدفوعا بالانخفاض الحاد في الإنفاق على السلع والخدمات وتزايد الإنفاق الرأسمالي.

وقالت الوكالة في تقريرها الموسع عن الاقتصاد الكويتي نشرته على موقعها الالكتروني ثبتت فيه التصنيف السيادي لدولة الكويت لعام 2015 عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة ان تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي منخفضة جدا وتكفي الاحتياطيات النفطية لنحو 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية.

واضافت «فيتش» ان المالية العامة للكويت قوية بشكل استثنائي، مقدره أن سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة لدولة الكويت في عام 2015 يبلغ نحو 48 دولارا للبرميل، وهو السعر الأدنى بين الدول المصدرة للنفط المصنفة من قبل الوكالة.

اشارت الى ان صافي الأصول السيادية الخارجية سيصل إلى نحو 472 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي، وهو الأعلى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

واضافت أن الدين الحكومي لا يتجاوز 8,3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى بين أقرانها في التصنيف، متوقعة أن تستمر فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية في زيادة تدعيم مصدات المالية للدولة، لكن بمعدل أقل من السابق.

وتوقعت الوكالة انخفاض الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى نحو 9,8 مليارات دولار، اي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بعد أن حقق فوائض كبيرة منذ عام 1999 ثم تعافيه ليصل إلى أكثر من 10 في المئة في عام 2017.

كما توقعت أن تحافظ الكويت على فائض في الميزانية العامة يقدر بنحو 1,8 مليار دينار ما يعادل 4,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2015 باحتساب الدخل من الاستثمار وقبل التحويل إلى صندوق الثروة السيادي مقارنة بنحو 8 مليارات دينار في السنة المالية السابقة، وذلك نتيجة تراجع الإيرادات النفطية.

وذكرت ان الحكومة الكويتية قامت باجراء تخفيضات في الانفاق الجاري ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2016/2015 الصادرة في يوليو الماضي، وذلك استجابة للتراجع الحاد في الإيرادات العامة، حيث قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق على السلع

والخدمات بنسبة 50 في المئة على أساس سنوي في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية، كما انخفضت مدفوعات الدعم نتيجة لانخفاض أسعار النفط مع بقاء فاتورة الأجور ثابتة.

وتوقعت الوكالة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى نحو 2,1 مليار دينار في السنة المالية 2016/2015 مقارنة بنحو 1,8 مليار دينار في السنة المالية السابقة، مشيرة إلى أن تنفيذ الإنفاق الرأسمالي للدولة شهد اتجاها نحو التحسن منذ السنة المالية 2012/11، مما يعكس بيئة سياسية أكثر استقرارا والتزام الحكومة ببرنامجها التنموي بكلفة تبلغ نحو 32,4 مليار دينار.

وعن نقاط الضعف الهيكلية، قالت الوكالة ان معظم المؤشرات الهيكلية للكويت أضعف من أقرانها في التصنيف (ايه.ايه) وأقل من متوسطات دول مجلس التعاون، خاصة في مجال كل من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي.

اشارت الى ان الكويت تعتمد بصورة كبيرة على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي نحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 60 - 70 في المئة من الإيرادات المالية والخارجية للدولة على التوالي، مبينا في الوقت نفسه محدودية أدوات السياسة الاقتصادية التي تضع قيودا على الحكومة في الاستجابة للتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للنفط.

وافادت وكالة فيتش بأنه يمكن للتصنيف السيادي أن يحقق استفادة من تحسن نقاط الضعف الهيكلية مثل تخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز كل من بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة واطار عمل السياسة الاقتصادية.

واضافت ان المزيد من الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط يؤثر سلبا على تصنيف الكويت، مشيرا الى ان التدني النسبي لأسعار النفط التعادلية لدولة الكويت وامتلاكها مصدات مالية وخارجية ضخمة توفر مرونة مرتفعة لاحتواء آثار تلك الانخفاضات على الاقتصاد الكويتي.

وتوقعت الوكالة استمرار الكويت في تحقيق فوائض في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة بمعدل يفوق متوسط أقرانها في التصنيف بالرغم من انحسار الفوائض المالية في كل من الحساب الجاري والميزانية العامة.